الأساسية للديمقراطية الاوروبية في توسيع هامش المشاركة السياسية، وتوزيع مسؤولية اتخاذ القرارات، والأخذ في عين الاعتبار الخصوصيات الثقافية، والاقتصادية، والجغرافية، التي تشكّلت عبر حقائق الاقتصاد والثقافة والتاريخ، وكذلك إشباع تطلّعات الطبقات والنخب السياسية في الأقاليم والمناطق، وارساء قواعد لامركزية ادارية من خلال تدعيم سلطات جانبية لادارة الشؤون العامة، وتلمّس احتياجات هذه المناطق. بل يمكننا القول ان التعريف الذي أورده الميثاق الاوروبي للحكم الذاتي المحلي يتفاوت تطبيقه من بلد اوروبي الى آخر، بل من منطقة الى أخرى في الدولة الواحدة، وفقاً لاعتبارات متفاوتة ومتنوّعة تتعلّق بحجم هذه المناطق، وتميّزها الثقافي واللغوي، وحدودها الجغرافية، وطبيعة الجماعات البشرية والاثنية التي تقطنها، وطبيعة أنشطتها الاقتصادية.

ان مفهوم الحكم الذاتي يثير الخلاف ويستعصي بشأنه الاتفاق. فهو غامض ومتشعّب، ويتضمّن قدراً كبيراً من المرونة؛ يقترب، أحياناً، من الادارة والقانون؛ أي يمكن ان يكون «حكماً ذاتياً ادارياً»، باعتباره أحد أشكال اللامركزية الادارية، ويقترب، أحياناً أخرى، من السياسة، وفي بعض التطبيقات قد يجمع بين الطابع الاداري القانوني، والطابع السياسي في آن.

لقد تفاوتت مواقف الدساتير الاوروبية من مفهوم الحكم الذاتي. ففي حين ان الدستور الفرنسي للعام ١٩٤٦، والدستور الذي تلاه، لم يلحظا هذا المفهوم، فان الدستور الاسباني للعام ١٩٣١، والدستور السوفياتي للعام ١٩٣٦، والدستور الايطالي للعام ١٩٤٧، تضمّنت جميعها إشارات الى مناطق محكومة ذاتياً، بل وجمهوريات ذات حكم ذاتي. ودخل هذا المفهوم القانون العام للاتحاد الفرنسي في سياق المعاهدة الفرنسية ـ التونسية، التي حدّدت وضعية الحكم الذاتي لتونس، في المادة الرابعة منها[٢].

ويستمد مفهوم الحكم الذاتي أصوله التاريخية من روما القديمة، حيث يميّز أوضاع المدن المفتوحة في الممالك التي سيطرت عليها الامبراطورية، والتي تركت لهذه المدن حرية إدارة شؤونها الداخلية والقانونية بنفسها[٣]. وانتقل المفهوم، بعد ذلك، الى اللغة اليونانية؛ وهو مشتق من كلمتين يونانيتين: أولاهما auto ومعناها self أي «ذات» و«نفس» وnomas ومعناها القانون أو law في اللغة الانكليزية. وهكذا يكون مضمون هذا المفهوم، طبقاً للأصل اليوناني، «القانون الذاتي»، أو «ان يحكم نفسه بنفسه»[٤].

الحكم الذاتي في ميثاق ومناقشات الأمم المتحدة

جرى تضمين هذا المفهوم في ميثاق حلف شمال الاطلسي في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٤١ تحت مسمّى self government ، أي الحكومة الذاتية. وأشارت اليه، كذلك، الوثائق العامة الاولى للأمم المتحدة؛ وهو اعلان الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢؛ وكذلك في «المسوّدة» التي قامت باعدادها بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية في العام ١٩٤٣، والخاصة بالاقاليم غير المحكومة ذاتياً؛ وأيضاً «مسوّدة» دستور وميثاق الأمم المتحدة التي أعدّتها الولايات المتحدة الاميركية في تموز (يوليو) ١٩٤٣[٥].

وفي الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة وفي المادتين ٧٣ و٧٦ أُشير الى مفهوم الحكم الذاتي، والتزام الدول الاعضاء في الأمم المتحدة الذين يضطلعون بادارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً من الحكم الذاتي الكامل بمراعاة العمل على تنمية هذه الاقاليم. وشمل هذا الالتزام جانبين: